

المخدرات الرقمية وإشكالية مواجهتها في التشريع الجنائي العراقي

Digital Drugs and the Challenge Of Combating Them in Iraqi Criminal Legislation

أ.م.د. هيمن عبدالله محمد

جامعة حلبجة - كلية القانون والإدارة - قسم القانون

hemn.muhammad@uoh.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٨/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١١/٢٠

الملخص:

لم تعد المواد المخدرة مقتصرة على المواد المادية والتقليدية المحظورة المدرجة في جداول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقوانين الوطنية لمكافحة المخدرات، سواء كانت طبيعية أو كيميائية، إذ أدى التقدم الحديث في مجال التكنولوجيا والتغيرات التي أحدثتها في جميع المجالات - بما في ذلك الجوانب الإجرامية - إلى ظهور شكل جديد من المواد المخدرة، فقد تحول اهتمام الجماعات الإجرامية وعصابات الجرائم الإلكترونية نحو تصميم نوع جديد من المخدرات بصيغة رقمية، أُطلق عليها اسم (المواد المخدرة الرقمية).

تتكون هذه المواد من مجموعة من الملفات الصوتية التي تعمل على ترددات مختلفة لكل أذن من الأذنين، وتتطلب استخدام سماعات (ستيريو). وتؤدي إلى تغييرات في كهرباء الدماغ، وتحفيزه لمحاكاة التغيرات التي تسببها المواد المخدرة الحقيقية.

تُثبت الأدلة العلمية الحديثة أن هذه المواد تسبب الإدمان وأضراراً على الخلايا العصبية في الدماغ والنمو العقلي والجوانب الاجتماعية بشكل مشابه للمخدرات التقليدية، وينشأ هذا النوع من الإدمان عبر المواقع الإلكترونية التي تباع هذه المواد بأسعار رخيصة مقارنة بالمخدرات التقليدية، حيث تبدأ الأسعار من (٣ دولارات وتصل إلى ٣٠ دولاراً أو أكثر)، ويتغير السعر حسب (الجرعة، المدة، والشعور الذي يرغب المستخدم في الحصول عليه).

أدى الانتشار السريع وغير المراقب لهذه الظاهرة إلى جذب اهتمام الباحثين لدراساتها وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها، ومع ذلك فإن رد فعل الحكومات العربية وتحديداً (العراق وإقليم كردستان) لا يزال ضعيفاً جداً في هذا الصدد، وفي ظل الانتشار السريع للظاهرة لم تُتخذ سوى إجراءات قانونية أولية في بعض دول المنطقة ك(المملكة العربية السعودية والإمارات العربية ولبنان) لمواجهة هذه الظاهرة، واستغلت المواقع التي تتاجر بالمواد المخدرة الرقمية غياب النصوص القانونية في هذه البلدان، مما جعل هذه المواد تبقى في دائرة المباح وغير مجرم، وهو ما ساعد على انتشارها والاتجار بها، دون أن تترتب أية مسؤولية قانونية على الأفراد والجهات التي تروج لها أو تستخدمها.



يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أنماط الجرائم المستحدثة التي لم تتل قسطاً وافرًا من التحليل والدراسة في الفقه الجنائي، سعيًا نحو بلورة مقترحات تشريعية جنائية لمعالجة الأفعال المتعلقة بالاستخدام والاتجار في "المواد المخدرة الرقمية"، ويُنتظر أن تحل هذه المواد محل المخدرات التقليدية من حيث التأثير في المستقبل المنظور، بل قد تشكل تهديدًا مجتمعيًا أشد وطأة نظرًا لسهولة تداولها، وخصوصية طبيعتها، وتكلفتها المنخفضة، وسرعة انتشارها وترويجها مقارنةً بالمواد المخدرة التقليدية وغير الرقمية.

الكلمات المفتاحية: المخدر التقليدي، المخدر الرقمي، الإدمان الرقمي، إشكالية المواجهة، التشريع الجنائي.

Abstract:

Narcotic substances are no longer confined to the physical and traditional prohibited materials listed in the schedules of international conventions and treaties, and national anti-narcotics laws, whether natural or chemical. Modern technological advancements and the transformations they have wrought across all sectors – including criminal facets – have led to the emergence of a novel form of narcotic substance. Criminal organizations and cybercrime syndicates have shifted their focus towards designing a new type of drug in a digital format, termed "digital narcotic substances."

These substances consist of a collection of audio files operating at different frequencies for each ear, necessitating the use of stereo headphones. They induce changes in brain electrical activity, stimulating it to emulate the alterations caused by genuine narcotic substances.

Recent scientific evidence confirms that these materials cause addiction and inflict damage on brain neurons, mental development, and social aspects, akin to traditional narcotics. This form of addiction originates via websites that sell these substances at prices significantly lower than traditional drugs, with costs ranging from (\$3 to \$30 or more), varying according to the "dose, duration, and the desired sensation the user seeks to obtain."

The rapid and unregulated proliferation of this phenomenon has garnered the attention of researchers to study it and devise appropriate mechanisms for its confrontation. Nevertheless, the response from Arab governments, specifically Iraq and the Kurdistan Region, remains critically weak in this regard. Amidst the rapid spread of this phenomenon, only preliminary legal measures have been adopted in some regional countries, such as Saudi Arabia, the UAE, and Lebanon, to address it. Websites trading in digital narcotic substances have exploited the absence of legal provisions in these countries, rendering these materials permissible and non-criminalized. This lacuna has facilitated their widespread dissemination and trafficking without any legal accountability accruing to individuals or entities promoting or using them.

This research aims to illuminate novel crime patterns that have not received extensive analysis and study in criminal jurisprudence. It seeks to formulate criminal legislative proposals to address acts related to the use and trafficking of "digital narcotic substances." It is anticipated that these substances may supplant traditional drugs in

terms of impact in the foreseeable future, potentially posing an even more severe societal threat due to their ease of circulation, peculiar nature, low cost, and rapid proliferation and promotion compared to traditional, non-digital narcotic substances.

Keywords: Traditional Narcotics, Digital Narcotics, Digital Addiction, Confrontation Challenge, Criminal Legislation.

المقدمة:

شهد العالم في هذا القرن طفرة كبيرة في نمو وتوسع شبكات الإنترنت، هذا التوسع الذي جاء بعد ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية جعل العالم قرية صغيرة وواسعة، وشهد المجتمع الدولي زيادة في التواصل والتكامل بين جميع أحواله.

لقد أدى التقدم في تكنولوجيا الاتصالات إلى تمكين الناس من التواصل والتفاعل بشكل أكبر وأسرع من أي وقت مضى، مما ساهم في تقليص حواجز المكان والزمان ليبدو الأمر وكأن الإنسان موجود في أكثر من مكان في الوقت نفسه.

نظراً لضعف القدرة على حصر المشكلات التي ظهرت بالتزامن مع ظهور شبكات الإنترنت في إطار هذا الواقع الافتراضي فحسب، نرى أن العديد ممن دخلوا هذا الواقع الافتراضي وعملوا فيه قد ارتبطت بهم جرائم متعددة تتعلق بشبكات الإنترنت وتطور التكنولوجيا، مثل (جرائم القرصنة، تسريب البيانات، الجرائم المعلوماتية، وأي جريمة أخرى ذات صلة بهذا الموضوع)، وقد تتجاوز هذه الجرائم حدود الدول والقارات وتكون سبباً في نشر (الإرهاب، التطرف، الانحراف، وجرائم أخرى ساهم الإنترنت في خلقها ونشرها).

فقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة وجريمة جديدة قد تكون سبباً في تدمير المجتمعات بشكل عام والشباب بشكل خاص في مختلف دول العالم، وبشكل أخص في (العراق وإقليم كردستان - العراق، وهذا هو الواقع الذي يتم التعامل به على مواقع الشبكة العنكبوتية، ولذلك سُميت بـ (المواد المخدرة الرقمية).

لقد ظهرت هذه المواد في ظل التقدم الكبير في مجال التكنولوجيا وتطورها، وتحت إصرار الإنسان على الابتكار وتقليل تأثير ما يؤذيه، معتقداً أنه بذلك يستمتع بالحياة والحضارة التي وصل إليها بشكل أكبر، فخلق هذا النوع من المواد المخدرة الرقمية التي تسمى (المخدرات الرقمية (Digital drugs)) ؛ وهي عبارة عن مقاطع صوتية يتم بثها عبر سماعات الرأس (headphone) إلى كلتا الأذنين بتردد معين. ويتم بث تردد في الأذن اليمنى أقل من الأذن اليسرى، وتعتمد هذه "المواد المخدرة الرقمية" على تقنية قديمة تسمى "نبضات ثنائية الأذن (Binaural beats) "، والتي اكتشفها الفيزيائي الألماني هنريش دوف (عبد الخالق، (٢٠١٩)، ص ٩٤).

بهذا الاختراع التكنولوجي، تمكن الإنسان من معرفة نتائج استخدام المواد المخدرة التقليدية وتفاعلاتها داخل الدماغ. لذلك، ابتكر طريقة جديدة لتحريك تلك التفاعلات الكيميائية التي تنتجها المواد المخدرة التقليدية دون استخدام المادة نفسها، وبذلك يصل مباشرة إلى النتيجة دون المرور بمراحل التعاطي مثل تحضير المادة وتناولها عن طريق (الحقن، الاستنشاق، البلع)، مما يجعل الخطر مضاعفاً.



أولاً/ أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه محاولة لتوضيح هذه الجرائم المستجدة التي لم تحظ بالاهتمام الكافي من خلال البحث والدراسة الجنائية، وتتطلع إلى إيجاد حلول تشريعية جنائية لمعالجة استخدام والاتجار بـ (المواد المخدرة الرقمية). فمن المتوقع أن يحل هذا النوع من المخدرات في المستقبل القريب محل المخدرات التقليدية من حيث التأثير، ويُنتظر أن يشكل خطراً أكبر على المجتمع من المخدرات التقليدية بسبب سهولة الحصول عليها وخصوصيتها ورخص ثمنها وسرعة انتشارها ترويجها والاتجار بها مقارنة بالمواد المخدرة التقليدية وغير الرقمية.

ثانياً/ مشكلة البحث: تتجلى مشكلة البحث في غياب أساس قانوني يضع هذه المواد المخدرة الرقمية في إطار التجريم والعقاب. هذا الفراغ القانوني يساعد على انتشارها والاتجار بها دون أن تترتب أية مسؤولية قانونية على الأفراد والمؤسسات والجهات التي تروج لها وتتاجر بها أو تستخدمها.

ثالثاً/ فرضية البحث: ولتحقيق الغاية المرجوة من البحث، يبدأ الباحث من المبادئ القانونية العامة ويدرس الفرضية القائلة بمدى إمكانية تطبيق نصوص مواجهة المخدرات التقليدية في القوانين النافذة في العراق وإقليم كردستان على المواد المخدرة الرقمية.

رابعاً/ منهجية البحث: في سبيل الدراسة في موضوع بحثنا هذا تم الإعتماد على المنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة كما هي وفهم أبعادها وجوانبها المختلفة، إضافة إلى المنهج المقارن القائم على مقارنة النصوص الجنائية الوطنية مع النصوص والمبادئ القانونية التي تحكمها في التشريعات الجنائية في الدول المقارنة، بغية إضهار نقاط الضعف والقوة في التشريعات الجنائية الوطنية لمواجهة الظاهرة.

خامساً/ تقسيم البحث: يتطلب منا هذه الدراسة تقسيم محتواه على مبحثين: حُصصَ المبحث الأول لدراسة ماهية المواد المخدرة الرقمية، في أربعة مطالب؛ كرس الأول لبيان مفهوم المواد المخدرة الرقمية، والثاني لأنواع المواد المخدرة الرقمية ومخاطرها، والثالث لإضهار أوجه التشابه والاختلاف بين المواد المخدرة الرقمية والمواد المخدرة التقليدية، والرابع لخصائص المواد المخدرة الرقمية وحجمها وسبل الوقاية منها.

وكُرسَ المبحث الثاني لبحث الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتعاطيها وإشكالية مواجهتها التشريعية، في خلال ثلاثة مطالب، تناولنا في الأول الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتعاطيها، وتطرقنا في الثاني لتحديات الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتداعياتها، وبيناً في الثالث والأخير موقف التشريع الجنائي الوطني والمقارن من التصدي للمخدرات الرقمية.

المبحث الأول: ماهية المواد المخدرة الرقمية

اكتُشفت المواد المخدرة الرقمية في أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وفي القرن الحادي والعشرين، وتحديداً في بداية العقد الثاني من هذا القرن، شهد استخدامها انتشاراً واسعاً. اعتمد مبتكرو هذا النوع من المواد المخدرة على تقنية قديمة تُعرف بـ "نبضات الأذنين (binaural beats)" والتي اكتشفها العالم الألماني "هاينريش دوف" عام ١٨٣٩^(١).

استُخدمت لأول مرة في عام ١٩٧٠ لعلاج بعض الحالات النفسية مثل الاكتئاب الخفيف أو لأولئك المرضى الذين يرفضون العلاج السلوكي (العلاج بالأدوية)، كان العلاج يتم عن طريق تعريض الدماغ لاهتزازات كهرومغناطيسية لإفراز مواد محفزة للمزاج، كان هذا يُستخدم في مستشفيات الصحة النفسية، لأن بعض المرضى النفسيين يعانون من مشاكل ونقص في المواد المحفزة للمزاج، لذا كانوا بحاجة إلى تحفيز خلاياهم العصبية لإفراز تلك المادة تحت إشراف طبي، لم تكن مدة الجلسة تتجاوز بضع ثوانٍ أو جزءًا من الثانية، ولا ينبغي استخدامها أكثر من مرتين في اليوم. في ذلك الوقت، توقف العلاج بهذه الطريقة بسبب تكلفته المرتفعة^(١).

عليه يمكن القول بأن المواد المخدرة الرقمية مفهوم جديد إلى حد ما، ويقصد به محتويات رقمية يمكن أن تؤثر على الحالة النفسية والجسدية للمستخدم، مثل برامج الواقع الافتراضي (VR) أو الألعاب الإلكترونية. تُنتج هذه المواد الرقمية خصيصًا لإحداث الإدمان لدى المستخدم والتأثير على صحته، لذا يجب التعامل معها بحذر واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية السلامة العقلية والنفسية لمستخدمي منصات الترفيه والتسلية الإلكترونية المختلفة.

ولغرض تحديد ماهية المواد المخدرة الرقمية، تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب: نخصص الطلب الأول، لـ (مفهوم المواد المخدرة). و سنتناول في المطلب الثاني (أنواع المواد المخدرة الرقمية ومخاطرها). ونخصص المطلب الثالث لمبحث (المقارنة بين المواد المخدرة الرقمية والمواد المخدرة التقليدية). أما المطلب الرابع والأخير، فنخصصه لمناقشة (خصائص المواد المخدرة الرقمية وحجم الظاهرة وسبل الوقاية منها).

المطلب الأول: مفهوم المواد المخدرة الرقمية

يعد تحديد مفهوم المواد المخدرة مسألة معقدة، حيث يختلف المفهوم بين المشرعين الوطنيين في مختلف البلدان، تشمل هذه المواد مواد مختلفة تؤثر على الجهاز العصبي للمتعاظمي، مما يؤدي إلى تغيير في الإدراك والسلوك^(٢).

لذلك، من الصعب وضع مفهوم شامل يغطي جميع أنواع المواد المخدرة المعروفة والجديدة، عليه سوف نتناول مفهومها من خلال الفرعين الآتيين، نخصص الأول لبيان المفهوم اللغوي، ونكرس الثاني للمفهوم الإصطلاحي، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للمواد المخدرة الرقمية

المخدرات لغة: جمع "مُخَدِّر"، وهو اسم فاعل من الفعل "خَدَّرَ" بمعنى أحدث فتورًا واسترخاءً في أعضاء الجسم مع غياب الوعي والإحساس. و"الخَدْر" يعني (الفتور، الثقل، الكسل، الضعف). يقال "أصابه الخدر" أي أصابه الوهن والفتور^(٤).

الرقمية لغة: نسبة إلى "رَقْم". وهي مجموعة من الرموز المستخدمة في لغة معينة تقتصر على الحروف والأرقام فقط^(٥).



الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي للمواد المخدرة الرقمية

نظرا لحدثة مفهوم المخدرات الرقمية وردود الفعل التشريعية تجاهها، يتطلب فهم المفهوم الإصطلاحي للمواد المخدرة الرقمية الوقوف على الموقف القانوني وكذلك الطبي والفقهية من المواد المخدرة الرقمية، وذلك على الوجه الآتي:

أولاً/ **الموقف القانوني من المخدرات الرقمية:** تختلف المواد المخدرة الرقمية عن المواد المخدرة التقليدية في عدة جوانب مهمة. فعلى عكس المخدرات التقليدية المادية، تتميز المخدرات الرقمية بخصائص إلكترونية، حيث يتم إنتاجها والاتجار بها وتعاطيها عبر وسائل إلكترونية. هذه الطبيعة الإلكترونية تجعل المواد المخدرة الرقمية أقرب إلى الجرائم الإلكترونية منها إلى جرائم المخدرات التقليدية^(١).

تخلق هذه الطبيعة الجديدة للمواد المخدرة الرقمية تحديات قانونية عديدة، حيث يصعب تطبيق النصوص القانونية على هذا النمط الجديد من الجرائم، مما يؤدي إلى بعض المشاكل مثل التناقض في الأحكام القضائية وغيرها من القضايا القانونية المعقدة. وهذا يتطلب مراجعة وتطوير الإطار القانوني لمواجهة قضايا المواد المخدرة الرقمية بفعالية ودقة^(٧).

وعرّف المواد المخدرة في قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه، على النحو التالي: (كل مادة طبيعية أو مصنعة من المواد المدرجة في الجداول (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) الملحقة بهذا القانون، وهي الجداول التي حددتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها)^(٨).

وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها، عرّف المؤثرات العقلية بأنها: (كل مادة طبيعية أو مصنعة من المواد المدرجة في الجداول (الخامس، السادس، السابع، الثامن) الملحقة بهذا القانون وهي قوائم المؤثرات العقلية التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وتعديلاتها)^(٩).

وفي الفقرة الثالثة من نفس المادة، عرّف السلائف الكيميائية بأنها: (المركبات الكيميائية التي تستخدم في صناعة الأدوية ذات التأثير النفسي، وتفاصيلها مدرجة في الجدولين (التاسع، العاشر) الملحقين بهذا القانون (وهي قوائم السلائف الكيميائية التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨)^(١٠).

وبالطريقة ذاتها، عرّف قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إقليم كردستان - العراق رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ في الفقرة السادسة من المادة الأولى منها، المواد المخدرة بأنها: (كل مادة طبيعية أو مركبة من المواد المدرجة في الجداول (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) الملحقة بهذا القانون)^(١١).

وفي الفقرة السابعة من المادة نفسها، عرّف المؤثرات العقلية بأنها: (كل مادة طبيعية أو مركبة من المواد المدرجة في الجداول (الخامس، السادس، السابع، الثامن) الملحقة بهذا القانون). وفي الفقرة الثامنة منها، عرّف السلائف الكيميائية بأنها: (العنصر أو المركب الكيميائي الذي يدخل في صناعة الأدوية ذات التأثير النفسي، وتفاصيله مدرجة في الجدولين (التاسع، العاشر) الملحقين بهذا القانون)^(١٢).

من خلال هذه التعريفات، نرى أن المشرعين العراقي والكوردستاني لم يتطرقا إلى المواد المخدرة الرقمية أو الإلكترونية. وكل ما ذكر في القانونين يركز على المواد المخدرة الطبيعية أو المصنعة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، أي أنهما يغطيان المواد المخدرة التقليدية فقط. ويعود ذلك إلى حداثة هذا النوع من المواد المخدرة وقلة استخدامها نسبياً وقت سن هذين القانونين.

من هذا المنطلق، فإن غياب نص قانوني خاص بالمواد المخدرة الرقمية، وغياب نص مرن يشمل كل فعل بشري يؤدي إلى صنع مواد مخدرة، سواء كانت مادة طبيعية أو مصنعة مثل (المؤثرات العقلية، السلائف الكيميائية، الرقمية، الصوتية، أو أي مادة أخرى)، يمثل مشكلة قانونية حقيقية تتطلب حلاً سريعاً.

ثانياً/ الموقف الطبي من المخدرات الرقمية: المواد المخدرة الرقمية من الناحية الطبية تشبه أنواع المخدرات الأخرى، حيث تؤدي إلى فقدان جزئي أو كلي للوعي أو حواس المتعاطي بشكل مؤقت، هذا يعني أن تعاطي أي مادة مخدرة، سواء كانت رقمية أم تقليدية، له تأثير على وظائف الدماغ والاستجابات النفسية والحسية للفرد لفترة مؤقتة أو دائمة. هذا التأثير يكون على جانبين:

١. التأثير على الدماغ والأعصاب: تؤثر المواد المخدرة الرقمية على الإنسان من حيث الاسترخاء والتشنج الذي يحدث في الدماغ والأعصاب. وهذا يؤدي إلى إفراز مواد كيميائية في الدماغ تحسن المزاج بشكل مفرط، وقد يؤدي ذلك إلى تلف الخلايا العصبية والإضرار بالعقل (١٣).

٢. التأثير على السلوك والحالة النفسية: يصاب متعاطي هذا النوع من المخدرات بحالة من النعاس واليقظة، وصداع حاد، وتقلبات مزاجية سيئة تدفع المتعاطي إلى إيذاء نفسه أو من حوله. هذه التأثيرات السلبية على الدماغ والسلوك تظهر خطورة تعاطي المواد المخدرة الرقمية وتؤكد ضرورة الابتعاد عن هذا النوع من المواد المخدرة (١٤).

ثالثاً/ الموقف الفقهي من المخدرات الرقمية: اجتمع غالبية الفقه في تعريفهم للإصطلاح للمخدرات التقليدية على إنها: مجموعة من المواد الطبيعية أو المصنعة التي تؤثر على الحالة الصحية لمتعاطيها من خلال التأثير على الجهاز العصبي بتنشيط أو تثبيط وظائفه، مما يسبب الوهم (الهلوسة) للشخص المتعاطي (الزير، ٢٠٢٠، ص ٤) (١٥).

إلا أنهم لم يعرفوا المواد المخدرة الإلكترونية أو الرقمية أو الصوتية، إلا قليل منهم، وقد يبرر ذلك حداثة هذا النوع من المخدر وحدائتها مقارنة بالمخدرات التقليدية؛ فهناك من يعرفها بأنها: مجموعة من المقاطع الصوتية، التي تُمزج أحياناً مع مواد مرئية، وهي مصممة لخداع الدماغ عن طريق بث اهتزازات صوتية غريبة إليه، يقوم الدماغ بتجميع هذه الأصوات القادمة من الأذنين، وأثناء عملية التجميع يحدث عدم استقرار في كهرباء الدماغ، مما يضعه في حالة غير منتظمة بسبب تأثير هذه المواد المخدرة التي تعمل على عمليات فك التشفير الصوتي، بعضها تسمعه الأذنان على شكل موجات واهتزازات تختلف في قوة الموجة والتردد بين الأذن اليمنى واليسرى. هذا الاختلاف بين ترددات الأصوات في الأذنين يخلق تردداً آخر في دماغ الإنسان، مما يجعله يشعر بالراحة والاسترخاء، الشعور الذي يحس به المستمع عند سماع هذه الترددات الصوتية مماثل شعور الإنسان عند تعاطي أنواع أخرى من المخدرات (١٦).



المطلب الثاني: أنواع المواد المخدرة الرقمية ومخاطرها

نستعرض في هذا المطلب أنواع المواد المخدرة الرقمية ومخاطرها في الفرعين الآتيين، وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: أنواع المواد المخدرة الرقمية

كل نوع من المواد المخدرة التقليدية (العادية) له تأثيره الخاص، مثل (الكوكايين، الهيروين، الحشيش، الترامادول، نبات البانجو، الميثامفيتامين المعروف بالكريستال أو الشوبو، وأنواع أخرى). بعضها يسبب الوهم (الهلوسة)، وبعضها الآخر للاسترخاء، وبعضها لزيادة التركيز، وهكذا^(١٧).

بنفس الطريقة، للمواد المخدرة الرقمية تأثيرات مشابهة أو قريبة من المواد المخدرة التقليدية، لكنها تختلف في درجة التأثير حسب قوة وطبيعة كل نوع من هذه المواد المخدرة^(١٨)، وهي كالتالي:

٣. أسطورة الكريستال: هي مقطوعات موسيقية تساعد المستخدم على الاسترخاء والهدوء، وتعمل بشكل إيجابي على إثارة النشوة، تستدعي هذه النغمات ذكريات قديمة قد تكون مؤلمة، لكنها تعمل على خلق نوع من السعادة والرضا الداخلي، تتميز هذه النغمات بأنها محفزة ومهدئة في نفس الوقت لنفسية الشخص.

٤. الموجة العالية: تُعرف هذه النغمة بأنها ذات صوت عالٍ وتؤدي إلى تنشيط جميع خلايا الإنسان، وتزيد من نشاط المستمع بشكل كبير ومدّش.

٥. موجة الكحول: لهذه النغمة تأثير مشابه لتأثير المشروبات الكحولية (الكحول).

٦. موجات الأفيون: لهذا النوع من النغمات الصوتية تأثير مشابه لتأثير مادة الأفيون من حيث السعادة والنشوة.

٧. موجات الماريجوانا: يشعر مستخدم هذه الموجة الصوتية بالسعادة والنشوة والانتشاء، وهو ما يشبه تأثير مادة الماريجوانا.

٨. موجات الكوكايين: يشعر مستخدم هذه الموجة الصوتية بالنشاط، وتتولد لديه طاقة كبيرة، وتأثير هذه الموجات مشابه لتأثير مادة الكوكايين.

٩. الموجات الجنسية: تأثير هذا النوع مشابه لتأثير الفعل الجنسي والوصول إلى ذروة المتعة الجنسية.

١٠. موجات الرفاهية: يشعر مستمع هذه الموجة بالسعادة والبهجة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن استخدام كلا النوعين من المواد المخدرة لغرض علاج بعض الأمراض الجسدية والنفسية، ومن ناحية أخرى قد تُستخدم بعض أنواع المواد المخدرة التقليدية في عملية علاج الإدمان على المخدرات القديمة والتقليدية، لكن عملية علاج الإدمان على المواد المخدرة الرقمية لا تزال موضوعاً غامضاً وصعباً إلى حد ما^(١٩).

الفرع الثاني: مخاطر المواد المخدرة الرقمية

في عام ١٨٣٩، اكتشف الفيزيائي هاينريش ويلهم دوف (Heinrich Wilhelm Dove) أنه إذا تم توجيه ترددين مختلفين قليلاً إلى كل أذن، فإن المستمع يشعر بصوت نبض سريع. سُميت هذه الظاهرة بـ"النغمات بكلتا الأذنين" (binaural beats).

استُخدمت هذه الآلية لأول مرة في عام ١٩٧٠ لعلاج بعض الأمراض النفسية، خاصة الاكتئاب الخفيف والقلق، عندما كان المرضى يرفضون العلاج الدوائي، كان الدماغ يتعرض لاهتزازات كهرومغناطيسية

تؤدي إلى إفراز مواد محفزة مثل (الدوبامين، بيتا-إندورفين)، مما يسرع من معدل التعلم، ويحسن دورة النوم، ويقلل الألم، ويمنح شعوراً بالراحة والتحسن، ويمكن استخدام هذه التقنية لعلاج القلق ومعرفة تأثير نوع معين من المخدرات على الدماغ، ثم محاكاة اهتزاز الصوت، يعتمد الأمر على تجربة وخبرة المستخدم مع المخدرات التقليدية. لذا، من المرجح أن يكون أولئك الذين يستخدمون هذه المواد قد استخدموا سابقاً المخدرات التقليدية المعروفة، ثم يحاولون تجربة نفس الشعور من خلال الاهتزازات الصوتية^(٢٠).

ففي البداية الأمر، لم تكن هناك دراسات علمية قاطعة تثبت أن هذا النوع من المواد يسبب الإدمان أو أنه ضار بأي شكل من الأشكال، كان الباحثون يعتقدون أن تأثيرها مجرد وهم (إيحاء) يعتمد على درجة تقبل الشخص، وأن مصدره نفسي وليس كيميائي، لكن الدراسات اللاحقة أظهرت أنه من الممكن أن يصل هؤلاء الأشخاص إلى حالة إدمان على الموسيقى الرقمية، خاصة أولئك الذين لديهم تجارب سابقة في الإدمان الشديد وتدهور الصحة النفسية.

نشرت في عام ٢٠١٠ دراسة للمعهد الوطني الأمريكي لمكافحة المخدرات تؤكد عدم وجود أي بيانات علمية حول هذه الظاهرة. جامعة جنوب فلوريدا، من خلال دراسة لمعرفة ما إذا كانت ظاهرة "binaural beats" تزيد من التركيز في حالات نقص الانتباه وفرط الحركة (ADHD)، توصلت إلى أن الظاهرة لا تسبب تغييراً كيميائياً في الدماغ. لكن مكتب أوكلاهوما للمخدرات والأدوية الخطرة يرى أن القلق الأكبر هو عندما يجربها طفل، ثم يبدأ في تعاطي مخدرات مثل الماريجوانا^(٢١).

يرى استشاري اللجنة الطبية في الأمم المتحدة، طبيب الأعصاب (الدكتور راجي العمدة)، أن هذه الاهتزازات والموجات الصوتية لها تأثيرات سيئة على المستخدم على مستوى كهرباء الدماغ، لأنها لا تمنح شعوراً جيداً فحسب، بل تسبب ما يسمى بـ "الشروود الذهني"، وهو من أخطر الحالات التي يصل إليها الدماغ، حيث يؤدي إلى الانفصال عن الواقع وتدني شديد في التركيز.

كما يحذر من أن التعرض المتكرر لهذه التغيرات في موجات كهرباء الدماغ، بالإضافة إلى لحظات الشروود الذهني، يسبب نوبات تشنج لدى الإنسان. يمكننا تأكيد ذلك من خلال مشاهدة بعض مقاطع الفيديو القديمة (التي لا ينبغي عرضها) تظهر شباباً يستخدمونها وكيف يبدأون بعد فترة بالهلوسة، والارتعاش، والتشنج، وتسارع التنفس، وضربات القلب^(٢٢).

فيما يتعلق بخطر الوفاة بسبب الإدمان على استخدام المواد المخدرة الرقمية، انتشر الخوف والقلق بين العائلات مؤخراً بعد تداول أخبار متضاربة حول أول حالة وفاة في السعودية بسبب هذه المواد. كانت هناك تصريحات متناقضة من أربع جهات رسمية حول هذا الموضوع، ثلاث منها تعمل تحت إشراف وزارة الصحة، لكنها لم تتمكن من تأكيد أو نفي المعلومة، وفي غضون ذلك، أكد مجمع "الأمل" للصحة النفسية المتخصص في علاج الإدمان عدم استعداده للتعامل مع مثل هذه الحالات. لكن اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات رأت أن المواد المخدرة الرقمية تستخدم فقط لعلاج الاكتئاب، وفي الوقت نفسه، أوضحت وحدة الطب النفسي في مستشفى (الملك فهد) بجدة أنه لا يمكن تحديد سبب الوفاة وما إذا كان بسبب الإدمان على هذه المواد أم كانت هناك أعراض أخرى مصاحبة^(٢٣).



كما ترى إحدى الخبراء الدولية في الأمم المتحدة في علاج الإدمان، أنه من الصعب الجزم بوفاة أي حالة تعرضت للإدمان على هذا النوع من المواد، لكنه يشير إلى بعض المخاوف والمخاطر المتعلقة باستخدام موسيقى المواد المخدرة الرقمية، على سبيل المثال، ينصح بعدم استخدامها أثناء قيادة السيارة، لأنها تسبب تغيرات مؤقتة في الحالة الذهنية وتشتت الانتباه، مما يزيد من احتمالية وقوع حوادث مرورية، وأبرز الأضرار هي: (زيادة نوبات الصرع، اضطرابات صحية خطيرة لدى مرضى القلب، صداع مستمر، أرق، كوابيس (موتة)، نوبات قلق) (٢٤).

المطلب الثالث: المقارنة بين المواد المخدرة الرقمية والمواد المخدرة التقليدية

تتشابه المخدرات الرقمية المخدرات التقليدية في بعض الصفات وتختلف عنها في صفات أخرى، سوف نتحدث إلى هذه التشابه والإختلافات بشكل مختصر في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أوجه التشابه

أولاً/ من حيث التأثير وردود الفعل الصحية والنفسية: تتشابه المواد المخدرة الرقمية في تأثيراتها على المستخدم مع أنواع المواد المخدرة التقليدية الأخرى، حيث أن كلاهما لهما تأثيرات وردود فعل متشابهة، يُمكن أن يؤدي إلى تدهور الصحة النفسية والعقلية للمتعاطي، ويُسبب اضطرابات نفسية مختلفة. وقد يكون لبعض أنواع المواد المخدرة الرقمية تأثير أكبر من المواد المخدرة التقليدية، فالمخدرات الرقمية يسعى مستخدموها إلى تجربة حالات من الاسترخاء، النشوة، الهلوسة، أو حتى محاكاة تأثيرات مخدرات معينة مثل الماريجوانا أو الكوكايين من خلال الاستماع إلى هذه الملفات، وكذلك الحال بالنسبة للمخدرات التقليدية التي قد تكون الهدف الأساسي من تعاطيها تغيير الحالة الذهنية، الهروب من الواقع، أو البحث عن المتعة والنشوة (٢٥).

ثانياً/ من حيث القدرة على الإدمان والاعتیاد النفسي: كلاهما يحمل خطر الإدمان النفسي، حيث يصبح المستخدم معتمداً على المادة (أو التجربة في حالة المخدرات الرقمية) للحصول على شعور معين أو للتعامل مع ضغوط الحياة، فالمخدرات التقليدية تعرف بقدرتها العالية على إحداث الإدمان الجسدي والنفسي الشديد، مما يؤدي إلى أعراض انسحاب خطيرة عند التوقف عن تعاطيها، وكذلك الحال بالنسبة للمخدرات الرقمية، فعلى الرغم من عدم وجود إدمان جسدي بالمعنى التقليدي فيها، إلا أن هناك تقارير تثبت إمكانية حدوث اعتماد نفسي وسلوكي عليها، قد يشعر المستخدم برغبة ملحة في الاستمرار في الاستماع لتلك الملفات لتحقيق نفس التأثير المرجو، مما يؤثر على حياته اليومية وعلاقاته (٢٦).

ثالثاً/ من حيث الانتشار بين فئة الشباب والمراهقين: تُعد الفئة الشبابية والمراهقة هي الشريحة الأكثر استهدافاً وتأثراً بكلا النوعين، مما يُشكل تحدياً كبيراً للمجتمعات، فالمخدرات الرقمية تنتشر بشكل خاص بين الشباب والمراهقين بسبب سهولة الوصول إليها عبر الإنترنت والتطبيقات، وفضولهم لتجربة كل ما هو جديد، وكذلك الحال بالنسبة للمخدرات التقليدية التي غالباً ما تبدأ تجربة تعاطيها في سن المراهقة والشباب، وتُعد هذه الفئة العمرية الأكثر عرضة للتجريب (٢٧).

رابعاً/ ومن حيث التأثيرات السلوكية الفردية والاجتماعية: كلاهما يُغير من سلوك الفرد ويؤثر سلباً على أدائه الاجتماعي والأكاديمي أو المهني، مما يُعيق حياته الطبيعية، فالمخدرات الرقمية: قد تؤثر على تركيز الفرد وأدائه الدراسي أو المهني، وتُقلل من دافعيته للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، كما تُسبب المخدرات التقليدية تدهوراً كبيراً في السلوك، وتؤدي إلى الانعزال الاجتماعي، ارتكاب الجرائم، التغيب عن العمل أو الدراسة، وتفكك العلاقات الأسرية^(٢٨).

خامساً/ من حيث الخطر القانوني والاجتماعي: كلاهما يُشكل تهديداً للمجتمع، فالمخدرات الرقمية قد تكون جسراً نحو المخدرات التقليدية، وكلاهما يُهدد أمن وسلامة الأفراد والمجتمع، فعلى الرغم من عدم تجريم المخدرات الرقمية بشكل مباشر في معظم الدول، إلا أن استخدامها قد يدفع الشباب نحو تجربة المخدرات التقليدية الأكثر خطورة، مما يُشكل بوابة للدخول إلى عالم الإدمان الحقيقي، كما تُعد المخدرات التقليدية غير قانونية في معظم دول العالم، ويُعاقب عليها القانون بصرامة، وتُسبب مشكلات اجتماعية واقتصادية كبيرة للمتعاطين وأسرهم والمجتمع ككل^(٢٩).

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

أولاً/ من حيث التركيب: تتكون المواد المخدرة الرقمية من موجات صوتية تختلف قوتها وتأثيرها حسب حجم الموجة، بينما تتكون المواد المخدرة التقليدية من مواد طبيعية أو مصنعة.

ثانياً/ طريقة الحصول عليها: يتم شراء المواد المخدرة الرقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية، بينما يتم شراء أنواع المخدرات الأخرى من أشخاص يعملون ك (تجار) مخدرات بشكل مباشر.

ثالثاً/ طريقة الاستخدام: تُستخدم المواد المخدرة الرقمية عن طريق الأذنين باستخدام سماعات الرأس وتغطية العينين، بينما تُستخدم أنواع المخدرات التقليدية الأخرى عن طريق الفم أو الأنف أو الدم^(٣٠).

لذا، فإن هذا النوع من المواد المخدرة، على الرغم من اختلافه في التركيب وطريقة الحصول عليه وطريقة الاستخدام، إلا أنه في تأثيره على الجسم يشبه المواد المخدرة المادية والتقليدية.

المطلب الرابع: خصائص المواد المخدرة الرقمية وحجمها وسبل الوقاية منها

تتمتع المواد المخدرة الرقمية بمجموعة من الخصائص والميزات التي تميزها عن أنواع المخدرات الأخرى، تُستخدم عبر الإنترنت وتؤثر على الحالة الصحية للمستخدم، هذا النوع من التأثير مشترك مع أنواع المخدرات الأخرى في بعض التأثيرات التي تؤثر على صحة وسلوك المستخدم، لكنها تختلف في طرق الاستخدام والتأثير، عليه سوف نتناول هذه الخصائص من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: خصائص المواد المخدرة الرقمية

أولاً/ طبيعتها وطريقة عملها: تتكون المواد المخدرة الرقمية من مقاطع صوتية يختلف تأثيرها على المستخدم حسب شدة تردد المقطع الصوتي. هذه الملفات الصوتية أحياناً تكون مصحوبة بمواد مرئية وأشكال وألوان متحركة تتغير بنسب مختلفة، مصممة لخداع الدماغ عن طريق بث موجات صوتية بترددات مختلفة قليلاً لكل أذن، هذه الموجات الصوتية غير المألوفة تجعل الدماغ يعمل على توحيد



الترددات من كلتا الأذنين للوصول إلى مستوى مشترك، مما يجعله غير مستقر كهربائياً حسب الاختلاف في كهرباء الدماغ، يتولد شعور معين يحاكي شعور أحد أنواع المواد المخدرة أو الشعور الذي يرغب في الوصول إليه، مثل المتعة التي تسببها النشوة، على سبيل المثال، إذا تعرضت الأذن اليمنى لموجة ترددها ٣٢٥ هرتز والأذن اليسرى لموجة ترددها ٣١٥ هرتز، فإن الدماغ يعمل على معالجة الموجتين لإنتاج صوت وموجة جديدة ترددها ١٠ هرتز، وهي نفس الموجة التي ينتجها الدماغ في حالة الهدوء والتأمل.

كل نوع من هذه المواد المخدرة، أي كل نوع من الموجات الصوتية والترددات، يستهدف نشاطاً معيناً في الدماغ، يعتمد الموضوع على مدة التعرض والظروف المناسبة، وأحياناً يتم استخدام الرؤية لزيادة تحفيز الدماغ، وفقاً للدراسات المحدودة المتاحة في هذا المجال، فإن هذه المواد المخدرة هي اهتزازات صوتية تتراوح موجاتها بين (ألفا، بيتا، ثيتا، حتى تصل إلى دلتا)، والاستماع المطول إليها يسبب العديد من الأحاسيس مثل (النعاس، اليقظة الشديدة، الدوار، الهدوء، النشوة، الانزعاج)^(٣١).

ثانياً/ زمان ومكان وطريقة الاستخدام: المواد المخدرة الرقمية هي نوع من المخدرات لا يتطلب مكاناً أو وقتاً محدداً لاستخدامها. قد تتطلب أداة إلكترونية (كمبيوتر، هاتف محمول، سماعة رأس) لاستخدامها في أي وقت ومكان، وتوجد عدة مواقع على الإنترنت تقدم المواد المخدرة الرقمية وتبيعها كسلعة آمنة، وفي الحقيقة، لا يوجد قانون في معظم دول العالم يجرم الاستماع إلى ملف صوتي، وهناك منصات مختلفة على الأنترنت تباع تطبيقات تضيف إلى الهاتف المحمول أو إلى برامج على أنظمة ويندوز وماك وملفات صوتية أخرى، على عكس المواد المخدرة الحقيقية، تأتي هذه مع دليل مكتوب يشرح لك الخطوات خطوة بخطوة للحصول على التأثير المطلوب، فوفقاً لإحصاءات اجرتها مكتب الجريمة والمخدرات التابعة للأمم المتحدة، أكثر من ٨٠% من الذين جربوها وفقاً للتعليمات وصلوا إلى أهدافهم، وتختلف أسعار المواد والجرعات على الموقع حسب الشعور الذي تريد الحصول عليه، فهناك ملفات قصيرة مدتها ربع ساعة وبعضها يصل إلى ساعة^(٣٢).

كما أن بعض الجرعات تتطلب الاستماع إلى عدة ملفات مصممة بطريقة تتطلب الاستماع إليها بترتيب معين للوصول إلى الشعور المطلوب، وإن الجرعات التي تقدم تعمل على محاكاة نفس التجربة للمخدرات الحقيقية. يقدم المواقع المعنية عينات مجانية يمكن الاستماع إليها ثم طلب الجرعة الكاملة، تتراوح الأسعار بين ٣ دولارات وتصل إلى ٣٠ دولاراً وأحياناً أكثر، ولا يتوقف المواقع عند هذا الحد، فإذا لم تعجب المشتري هذه المخدرات المقترحة، يمكنه الحصول على المساعدة في تصميم جرعة خاصة به مقابل ١٠٠ دولار للوصول إلى شعور معين تصفه لهم على منصة (يوتيوب)، وتوجد العديد من مقاطع الفيديو التي يصل بعضها إلى ساعة، وتدعي أنها مخدرات رقمية، بالإضافة إلى الاهتزازات الصوتية، لها تأثيرات بصرية، وأحياناً تكون الألوان مختلطة وثابتة، وأحياناً تتغير ببطء شديد لتحفيز العقل الباطن للإنسان، وبعض هذه الطقوس تتطلب شروطاً معينة، مثل أن يكون المتلقي في غرفة ذات إضاءة خافتة، وعيناه مغمضتان، ويرتدي ملابس فضفاضة، ويشرب الماء قبل الاستماع إلى المقطع الصوتي، كل هذه أدوات يحتاجها الفرد للوصول إلى ذروة التأثير والمتعة نتيجة الاستماع إلى هذا المقطع^(٣٣).

ثالثاً/ قلة السعر والسلامة وسهولة الحصول عليها: توجد مواقع متخصصة تباع هذه النغمات على الإنترنت، ولا توجد حالياً أي رقابة رسمية عليها، ويتم نشرها من خلال الشبكات الاجتماعية مقابل بضعة دولارات. يتميز تجار ومستخدمو المواد المخدرة الرقمية بمعرفتهم الكبيرة باستخدام التكنولوجيا وقدرتهم على إخفاء هوياتهم وتجنب المساءلة القانونية، لذلك، يعتبر هذا النوع من المخدرات أكثر أماناً من حيث التجارة والاستخدام^(٣٤).

الفرع الثاني: حجم الظاهرة وسبل الوقاية منها

كما أشرنا في البداية، يعود ظهور المواد المخدرة الرقمية إلى العقد الثالث من القرن التاسع عشر، لكن دول الشرق الأوسط والعالم العربي تعرفت على المواد المخدرة الرقمية في عام (٢٠١٢) خاصة بعد ذلك التاريخ في لبنان والمملكة العربية السعودية، حيث انتشرت أخبار تسجيل أول حالة وفاة في أوساط المملكة العربية السعودية بسبب استخدام "المواد المخدرة الرقمية"، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية رفعت مستوى استعدادها للحد من وصول هذه المواد إلى المجتمع عبر الإنترنت، لكن وزارة الصحة اعترفت بعجزها عن الحصول على معلومات مهمة حول هذا النوع من المواد في الوقت المناسب^(٣٥).

وفي الوقت نفسه، أكدت الحكومة اللبنانية على ضرورة زيادة وعي الأسر بهذا النوع من المواد ومراقبة ما يفعله أطفالهم على الإنترنت. كما طالبت الجهات الحكومية المختلفة في لبنان بحجب المواقع الإلكترونية التي تباع هذه الموسيقى، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الناس يرون أن المواد المخدرة الرقمية هي مجرد مقطوعات موسيقية تساعد على تحسين التركيز والهدوء، مثل تلك المستخدمة في رياضات التأمل واليوغا^(٣٦).

ما يثير الانتباه، مع رؤية بعض حالات الإدمان الرقمي في شوارع مدن العراق وإقليم كردستان، هو أن المجتمعين العراقي والكردي حتى الآن اختارا الصمت تجاه هذه الظاهرة، ولم يتم اتخاذ أي تحرك مؤسسي أو اجتماعي أو قانوني لمواجهة الظاهرة وتحليل أبعادها ومخاطرها، لذا، فإن السؤال المهم هنا هو: هل يؤمن المجتمع العراقي والكردستاني بحقيقة هذا النوع من المواد المخدرة ومخاطرها؟، هل هناك أي خطة أو تفكير لحماية المراهقين والجيل الجديد من أضرارها؟

في حين تنشغل بعض دول المنطقة بتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات القانونية والاجتماعية ونشر الوعي لحماية الشباب والأطفال من مخاطر تفاقم الظاهرة، وتشجع على نشر المعلومات التي تساعد الأسر على حماية أطفالهم من الإدمان على المواد المخدرة الرقمية، والتي تتمثل في:

١. مراقبة المواد الصوتية التي يستمع إليها الأطفال لفترات طويلة عبر الإنترنت.
٢. توعية الأطفال بمخاطر المواد المخدرة الرقمية وفرض رقابة صارمة عليهم.
٣. استغلال أوقات الفراغ في أنشطة مفيدة مثل الرسم أو الرياضة.
٤. التحدث مع الأطفال حول ما يقلقهم وتقديم حلول إيجابية لمشاكلهم.
٥. عدم استخدام العنف والتهديد في التعامل، ومحاولة احتوائهم خاصة في مرحلة المراهقة.
٦. تنمية الثقة بالنفس لدى الأطفال وتقديم الدعم الكامل لهم لتجارب الحياة وتحدياتها.



المبحث الثاني: الإتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتعاطيها وإشكاليات مواجهتها التشريعية

تُعد جريمة الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية ظاهرة جديدة بعيدة عن التنظيم القانوني في معظم البلدان، ورغم تداعياتها الخطيرة على الفرد والمجتمع لم تنال موضوع الاتجار بهذه المواد الرقمية أو تعاطيها التي تسبب الإدمان أهمية لدى المشرع الجنائي العراقي والكوردستاني، وقد يبرر هذا الإغفال تحديات قد تواجه عملية التصدي لهذه الظاهرة وتحول دون سن قوانين وتشريعات مناسبة لمكافحتها أو الحد من انتشارها. عليه، سنناقش هذه الأمور من خلال ثلاثة مطالب؛ نخصص المطلب الأول لدراسة (الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتعاطيها)، وناقش في المطلب الثاني (تحديات الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتداعياتها على الفرد والمجتمع)، ونستعرض في المطلب الثالث والأخير (موقف التشريع الجنائي الوطني والمقارن من التصدي للمخدرات الرقمية)، وذلك على الوجه الآتي:

المطلب الأول: الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتعاطيها

لقد ساهمت الأجهزة الإلكترونية الذكية وتكنولوجيا الإنترنت بشكل كبير في تسهيل الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتعاطيها، نظرًا لقدرتها على تسهيل عمليات التواصل والتعامل، عليه سنسلط الضوء في هذا المطلب على دور شبكة الإنترنت والأجهزة الإلكترونية في الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتعاطيها، من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: استخدام الإنترنت في الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية

تستفيد بعض الشركات من تطور استخدام الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر لتعزيز جهودها في الترويج لمنتجاتها بسرعة من خلال الإنترنت والمواقع المتخصصة، أتاحت هذه التطورات فرصة للمستخدمين للوصول إلى هذه المنتجات بسرعة وسهولة أكبر، واستخدم بعض تجار المخدرات هذه الأدوات للترويج لمنتجاتهم عبر شبكة الإنترنت والمواقع المتخصصة، ويتم ذلك بطريقة آمنة وسريعة للوصول إلى الأشخاص الذين يرغبون في شراء المواد المخدرة باستخدام أدوات مختلفة مثل: الإعلانات المستهدفة والمخابئ السرية للوصول إلى المستخدمين وتسهيل عمليات الشراء والبيع^(٣٧).

لذلك، يُعد استخدام الإنترنت أداة جيدة للتسويق والتواصل، ولكنه يثير تحديات تتعلق بالتصدي لترويج المواد المخدرة والأنشطة غير القانونية الأخرى^(٣٨).

ومن أبرز أسباب استخدام شبكات الإنترنت، ما يلي:

أولاً/ إخفاء هوية التجار: يقوم تجار المخدرات بإخفاء أنفسهم بتقنيات متقدمة مثل التشفير (encryption)، والشبكات الافتراضية الخاصة (VPN)، وخوادم البروكسي البديلة وغيرها من الطرق لإخفاء هوياتهم وتعقيد مسارات التتبع والكشف عن هوياتهم، وهذا بدوره يصعب بشكل كبير جهود تحديد هوية تجار المخدرات وتعقبهم والتحقق معهم^(٣٩).

ثانياً/ القدرة على التواصل العالمي: يسمح الإنترنت للمجرمين بالظهور على نطاق أوسع والوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء. كما أن أدوات الاتصال عبر الإنترنت تسهل التواصل بين التجار والمستهلكين دون الحاجة إلى الكشف عن هويتهم أو المواجهة المباشرة.

ثالثاً/ توفير منصة لتبادل المعلومات والخبرات: يوفر الإنترنت معلومات واسعة حول المواد المخدرة، بما في ذلك (تصنيعها، طرق استخدامها، خدمات التوزيع، تحويل الأموال، طرق الإخفاء) للتهرب من الكشف من قبل أجهزة مكافحة المخدرات^(٤٠).

هذه العوامل وغيرها، وعلى رأسها استخدام حرية شبكة الإنترنت ساهمت بشكل كبير في انتشار المواد المخدرة الرقمية، لذلك، فإن الترويج والاتجار بالمواد المخدرة بشكل عام والمواد المخدرة الرقمية بشكل خاص عبر الإنترنت يمكن أن يشجع الناس ويغريهم بتعاطي المواد المخدرة الرقمية في جو وطقوس معينة.

الفرع الثاني: استخدام الكمبيوتر أو الهاتف الذكي في الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية

هناك نوعان من استخدام الكمبيوتر والهاتف الذكي في الاتجار بالمواد المخدرة وتعاطيها، بشكل عام:

أولاً/ إنشاء وإدارة المواقع المنتجة والترويجية للمواد المخدرة الرقمية: يتم استخدام الكمبيوتر أو الهاتف لإنشاء وإدارة المواقع وصفحات الويب والتطبيقات التي تعمل على الترويج وبيع المواد المخدرة الرقمية عبر الإنترنت.

ثانياً/ تعاطي المواد المخدرة الرقمية باستخدام هذه الأجهزة: يتم الشراء وتعاطي هذه المواد المخدرة عبر أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية.

ففي كلتا الحالتين، يتم استخدام الكمبيوتر والهاتف الذكي لتسهيل وتبسيط عمليات التجارة والإدمان على المواد المخدرة الرقمية، يشكل هذا الاستخدام غير القانوني والخطير تهديداً خطيراً للمجتمع ويساهم في انتشار المواد المخدرة وتأثيراتها السلبية^(٤١).

المطلب الثاني: تحديات الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتداعياتها

يواجه الاتجار بالمخدرات الرقمية تحديات فريدة ومعقدة تتطلب حلولاً مبتكرة ومتعددة الأوجه، كما تترتب عليها تداعيات خطيرة على شتى مجالات الحياة للفرد والمجتمع، نذكر من هذه التحديات والتداعيات على سبيل المثال:

الفرع الأول: تحديات الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية

أولاً/ التطور التكنولوجي السريع وإستخدام أساليب التشفير الإلكتروني لإخفاء الهوية التجارية والمشاركين: تتطور التقنيات المستخدمة في الاتجار بالمخدرات الرقمية بسرعة فائقة، مما يضع جهات إنفاذ القانون في سباق دائم لمواكبة هذه التطورات، ويظهر تجار المخدرات أساليب جديدة للتشفير، والتواصل الآمن، وتجنب الكشف بشكل مستمر^(٤٢).

وهذا ما أدى إلى ظهور منصات الويب المظلم (Dark Web) والعملات المشفرة مثل البيتكوين بمستوى عالٍ من القدرة على إخفاء الهوية للمتجرين والمشتريين، مما يجعل تتبع المعاملات وتحديد هوية الجناة أمراً صعباً للغاية^(٤٣).



ثانياً/ ضعف الولاية القضائية العابرة للحدود وصعوبة الحصول على الأدلة الرقمية: بما أن الإنترنت لا يعترف بالحدود الجغرافية، فإن جرائم الاتجار بالمخدرات الرقمية غالباً ما تشمل أطرافاً في ولايات قضائية مختلفة، وهذا ما يخلق تعقيدات كبيرة يتعلق بالتحقيقات، تبادل المعلومات، وتسليم المجرمين بين الدول (٤٤).

كما يمثل جمع الأدلة الرقمية وتحليلها في قضايا الاتجار بالمخدرات الرقمية تحدياً كبيراً، تتطلب هذه العملية خبرة فنية عالية، وأدوات متخصصة، وقد تكون الأدلة مشفرة أو مخزنة بطرق يصعب الوصول إليها قانونياً (٤٥).

الفرع الثاني: تداعيات الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية

أولاً/ من الناحية الاقتصادية: يؤثر الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية سلباً على المستخدمين، حيث يؤثر على قدرتهم على العمل ويمنعهم من أداء واجباتهم بفعالية، وعندما يعتمد المستخدم على هذه المواد المخدرة، يصبح نشاطه الإنساني محدوداً ويصعب عليه التركيز والتفاعل مع الآخرين بشكل طبيعي، وهذا يؤثر سلباً على قدرتهم على العمل واستمراريتهم فيه، مما قد يؤدي إلى فقدان الوظائف وزيادة معدلات البطالة، بالإضافة إلى أن انشغال المستخدمين بشراء وتعاطي المواد المخدرة الرقمية يقلل من وقتهم وجهودهم المخصصة للعمل والإنتاج، وبدلاً من تطوير مهاراتهم وتحقيق أهدافهم المهنية يقضون وقتهم ومواردهم في البحث عن المواد المخدرة وشراؤها وتعاطيها، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي (٤٦).

ثانياً/ من الناحية الاجتماعية: تؤدي المواد المخدرة الرقمية إلى تعزيز العزلة الاجتماعية للأفراد وتساهم في زيادة تفكك الأسر، ويمكن أن يؤدي هذا الواقع إلى زيادة معدلات الإدمان وارتكاب الأفعال غير القانونية (٤٧).

ثالثاً/ من الناحية الصحية: تؤثر هذه المواد المخدرة على صحة الإنسان بطرق متعددة من خلال تعاطي المواد المخدرة الرقمية، يتعرض الأفراد لمواد سامة ومخدرة تؤثر على وظائف الجهاز العصبي والحالة النفسية، ويسبب الاعتماد على هذه المواد المخدرة مشاكل صحية عديدة، منها (القلق، الاكتئاب، الاضطرابات النفسية، تدهور القدرات العقلية والجسدية)، بالإضافة إلى ذلك، قد تسبب المواد المخدرة الرقمية مشاكل صحية في الجهاز التنفسي للمستخدم، وتعرض الأفراد لمخاطر الإدمان والانسحاب الصعب، لذلك، يجب على الناس أن يكونوا على دراية بالمخاطر المرتبطة بالمواد المخدرة الرقمية وأن يحافظوا على صحتهم وسلامتهم (٤٨).

وما يزيد من المخاطر الصحية للمخدرات الرقمية صعوبة التحقق من جودة أو نقاء المخدرات من قبل المشتريين في الأسواق الرقمية و التحقق منها قبل الشراء، كما تكمن شدة هذه الخطورة في قدرة التجار على إخفاء المكونات الحقيقية بسهولة أكبر (٤٩).

رابعاً/ من الناحية الأمنية الوطنية: تعتبر المواد المخدرة الرقمية سلاحاً خطيراً تستخدمه بعض الجماعات لتهديد الأمن الداخلي للدول، وهذا النوع من المخدرات له تأثير على تدمير واستقرار وأمن المجتمع،

وتفرض العديد من الدول عقوبات صارمة على تجار المخدرات، حيث أن خطورتها تعادل جرائم الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى، فالهدف من هذه الإجراءات هو حماية الدولة وشعبها من تأثير هذه الجرائم، لذلك، يجب معاقبة مرتكبي جرائم الاتجار بالمواد المخدرة بقسوة وعدالة لحماية الأمن الداخلي وسلامة الدولة^(٥٠).

المطلب الثالث: موقف التشريع الجنائي الوطني والمقارن من التصدي للمخدرات الرقمية

تعد جريمة الاتجار بالمواد المخدرة من الجرائم التي انتشرت على مستوى العالم وتجاوزت كل الحدود الدولية، وبذلت العديد من الدول جهوداً كبيرة لمكافحة هذه الجريمة من خلال سن قوانين لمواجهةها وفرض أشد العقوبات على تجار المخدرات، والتي قد تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام، لأنها تعتبر من الجرائم التي تهدد الأمن الوطني.

وأثناء بحثنا في هذا الموضوع، لاحظنا أن بعض الدول واجهت هذه الجريمة من خلال سن قانون يجرم الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية ويفرض عليها عقوبات قانونية؛ فمثلاً، نص المشرع الإماراتي في المادة (٣٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ على أنه: "يعاقب بالحبس المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار أو أشرف على موقع إلكتروني أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات أخرى للاتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية وما في حكمها أو كيفية تعاطيها أو لتسهيل التعامل فيها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً".

كما عالج المشرع السعودي هذه الجريمة من خلال البند الرابع من المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٧ في ٢٦ مارس ٢٠٠٧) الذي ينص على: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يرتكب جريمة إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها".

من خلال هذه النصوص، نرى أن المشرعين الإماراتي والسعودي سلكا مسلكاً محموداً عندما قاما بتجريم الاتجار والترويج والتسويق للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية عبر شبكة الإنترنت بسبب الخطر الذي تشكله هذه الجريمة على المجتمع^(٥١).

وفيما يتعلق بموقف المشرع العراقي من المواد المخدرة الرقمية هناك تحديات موضوعية وإجرائية تعيق مواجهة التشريعية لهذه الظاهرة:

فمن الناحية الموضوعية لم يضع المشرع العراقي والكوردستاني في قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ وقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إقليم كوردستان - العراق، أي تنظيم خاص لمعالجة المواد المخدرة الرقمية، ويعود سبب ذلك إلى أن هذين القانونين تضمنتا فقط تلك المواد المخدرة ذات الطبيعة المادية أو المصنعة والمدرجة في جداول محددة، وكذلك بسبب حداثة هذا النوع من المواد المخدرة وعدم إدراك المشرع لها.



وفي غياب نصوص قانونية تجرم هذا الفعل، واستناداً إلى المبدأ الدستوري (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) الوارد في المادة (١٩ / ثانياً) من دستور العراق لسنة (٢٠٠٥)، لا يمكن مساءلة مرتكب الفعل إذا لم يكن هناك عقاب مقرر له وقت ارتكابه بسبب عدم تجريم المشرع للتطبيقات التي تحتوي على هذه المواد، لذلك، لا يمكن للقاضي الجنائي اللجوء إلى القياس وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون المخدرات على جريمة الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية (المعيني، د.ت، ص ٢٢٥)^(٥٢).

ومن الناحية الإجرائية تتطلب إجراءات التحقيق وإثبات وجود المواد المخدرة الرقمية جمع بيانات وتحليلات دقيقة بمساعدة فريق من الخبراء في مجالات القانون والتقنية التكنولوجية والبرمجيات والفنون الموسيقية، وربما يطلب ذلك اضافة إجراءات لم يكن معروفاً في النظام الإجرائي للتحري عن الجرائم التقليدية وجمع الاستدلالات والتحقيق بشأنها^(٥٣).

إذا لم يخضع الاتجار بالمواد المخدرة الرقمية وتعاطيها لنصوص جزائية موضوعية وإجرائية، هناك ضرورة ملحة لتدخل تشريعي لتجريم التهديدات التي تخلقها المخدرات الرقمية، على أن يتضمن التعديل تعريف المواد المخدرة وتوسيعه ليشمل المخدرات الرقمية وأنواعها كـ(المقاطع الصوتية والاستخدامات التكنولوجية الأخرى المتداولة في الترويج والإتجار بها، بالإضافة إلى إيراد عقوبات مناسبة وراعية لتجار المواد المخدرة الرقمية، وتبني بدائل اصلاحية تضمن معالجة وإعادة تأهيل مدمني المخدرات الرقمية.

وما يجب على المشرع العراقي فعله هو مواجهة هذه الجرائم من خلال إيراد نص مناسب يواجه تحديات المواد المخدرة الرقمية، خاصة في وضع يتزايد فيه انتشارها. لذا، يجب على المشرع أن يأخذ في الاعتبار طبيعة هذه الجرائم التي ترتكب عبر شبكة الإنترنت، وأن يتخذ الإجراءات القانونية المناسبة لمواجهة المستخدمين والتجار، ونحن بحاجة إلى صياغة شاملة ودقيقة للنصوص القانونية الداخلية في هذا الصدد لتشمل آلية فعالة لمكافحة هذه الجرائم، كما نحن أيضاً بحاجة ماسة لتعاون دولي غير مسبوق في مجال مكافحة المواد المخدرة الرقمية بين أجهزة إنفاذ القانون، الوكالات الاستخباراتية، والخبراء التقنيين لتبادل المعلومات^(٥٤).

عليه، تتطلب معالجة هذا النوع من الجرائم المستحدثة وضع استراتيجيات شاملة تشمل الابتكار التكنولوجي في مجال مكافحة الجريمة، تحديث الأطر القانونية، تعزيز التعاون الدولي، وتطوير قدرات جهات إنفاذ القانون في التعامل مع الجرائم السيبرانية^(٥٥).

بالإضافة إلى ذلك، يجب توعية المجتمع بمخاطر هذه الجرائم وتأثيراتها السلبية على الصحة والأمن الاجتماعي والأمن العام. يمكن أن تلعب حملات التوعية والتثقيف دوراً مهماً في زيادة الوعي ومواجهة هذه المشكلة القانونية^(٥٦).

الخاتمة

توصلنا في نهاية البحث إلى عدة استنتاجات وتوصيات، على النحو الآتي:

أولاً / الاستنتاجات:

١. المواد المخدرة الرقمية هي مقاطع رقمية - صوتية أو صوتية وبصرية - مصممة ومنظمة إلكترونياً بترددات مختلفة، وتؤثر على الدماغ من خلال مقاطع صوتية بترددات مختلفة لكل أذن، مما يؤثر على المراكز العصبية ومراكز الإحساس في الدماغ، ويخلق شعوراً معيناً يشبه تعاطي المواد المخدرة التقليدية.
٢. للمواد المخدرة الرقمية تأثيرات جسدية ونفسية خطيرة تشبه المواد المخدرة التقليدية. لها تأثير كبير على حاسة السمع وقد تسبب الصمم. كما أن لها تأثيراً على العقل، حيث تقلل من الذاكرة وتسبب النسيان، بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية على الجهاز العصبي والنفسي للشخص، والتي قد تؤدي في حالة الاستخدام المفرط إلى الوفاة.
٣. انتشار هذا النوع من المواد المخدرة التي يتم الاتجار بها عبر الإنترنت في العراق وإقليم كردستان أخذ في الازدياد بسبب القصور القانوني في مواجهة هذا النوع من الجرائم.
٤. يعتري التشريع العراقي والكوردستاني قصورٌ تشريعي بشأن "المخدرات الرقمية"، إذ انحصر نطاق سريانها على المواد المخدرة التقليدية والمؤثرات العقلية لعدم شمول الأنماط المستحدثة حينها، ويشكل غياب النص التجريمي الخاص، أو النص المرن الذي يستوعب كافة صور التخدير الحديثة (كالرقمي والصوتي)، فراغاً قانونياً يستوجب تداركه بتعديل تشريعي عاجل.

ثانياً / التوصيات:

١. نوصي المشرعين العراقي والكوردستاني بسد الثغرات القانونية من خلال تعديل قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ وقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إقليم كردستان - العراق، ووضع استراتيجيات شاملة تشمل جميع أنواع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية التقليدية والرقمية وكافة الابتكارات التكنولوجية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات الرقمية و، تحديث الأطر القانونية المتعلقة بهذا الشأن.
٢. نوصي السلطات التنفيذية بالتدخل لمنع انتشار المواد المخدرة الرقمية من خلال تدريب فرق تقنية وأمنية إلكترونية لمراقبة المواقع التي تروج لهذا النوع من المواد المخدرة، ومنحها سلطة التحقيق والمساءلة القانونية ومنع تلك المواقع.
٣. نوصي بزيادة التعاون والتنسيق الدوليين لتحديد مصادر هذه المواقع التي تروج للاتجار بالمواد المخدرة الرقمية والقبض على المروجين ومحاسبتهم، وتطوير قدرات الجهات الدولية لإنفاذ القانون في التعامل مع الجرائم السيبرانية.
٤. نوصي بزيادة الوعي في المجتمع من خلال المنظمات الدولية والمحلية والمؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة وشبكات الإنترنت لتجنب هذا النوع من الجرائم، وذلك من خلال تنظيم دورات وندوات وإعلانات حول أضرار هذه المواد المخدرة.



- (١) المرصد الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، المخدرات الرقمية: أنواعها، أضرارها وطرق الوقاية منها، مقالة متاحة على الرابط التالي: <https://www.onac.ma/ar/drugs/digital-drugs> ، تاريخ الزيارة: ١/ ٩/ ٢٠٢٥.
- (٢) سرحان حسن المعيني، المواد المخدرة الرقمية وتأثيراتها- دراسة استطلاعية على طلاب المدارس والجامعات، أكاديمية العلوم الشرطية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧، ص ١٦.
- (٣) المخدرات الرقمية، إدمان العصر الجديد. مقالة متاحة على الرابط التالي: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2012-07-28-1.1697223> ، تاريخ الزيارة: ١٨ / ٨ / ٢٠٢٥.
- (٤) ابن منظور. لسان العرب (المجلد ٣)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٣٢.
- (٥) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٩٧.
- (٦) الشبكة العربية لمعلومات المخدرات والإيدز، المخدرات الرقمية: هل هي حقيقة أم خيال؟، مقالة متاحة على الرابط التالي: <https://www.arabnetad.org/news/digital-drugs-reality-or-fiction> ، تاريخ الزيارة: ٢٦ / ١٢ / ٢٠٢٤.
- (٧) هاني ياسين السعودي، المواد المخدرة الرقمية بين المشروعية والتجريم، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
- (٨) يُنظر: المادة الأولى/ ف١ من قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.
- (٩) يُنظر: الفقرة الثانية / من المادة نفسها.
- (١٠) يُنظر: الفقرة الثالثة / من المادة ذاتها.
- (١١) يُنظر: المادة الأولى/ ف٦ من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إقليم كردستان - العراق رقم (١) لسنة ٢٠٢٠.
- (١٢) يُنظر: الفقرة السادسة / من المادة نفسها.
- (١٣) محمد عبد الخالق، المواد المخدرة الرقمية نحو سياسة جنائية في الأردن، جامعة جرش، الأردن، ٢٠١٩، ص ٢٥.
- (١٤) محمد عاطف عبد المعطي كامل، المواد المخدرة الرقمية كنموذج إلكتروني جديد بين المشروعية والتجريم، فلسطين، ٢٠٢٤، ص ٣١.
- (١٥) أنيس سعد مسعود الزير، نحو المواد المخدرة وعلاقتها بالخمير وتأثيراتها على المجتمع الإسلامي وسبل العلاج (دراسة فقهية معاصرة)، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، ليبيا، ٢٠٢٠، ص ٤.
- (١٦) جبري ياسين، المواد المخدرة الرقمية، قسنطينة: جامعة عبد الأمير للعلوم الإسلامية، بدون سنة نشر، ص ٥٨.
- (١٧) منظمة الصحة العالمية، تقارير حول تعاطي المخدرات والإدمان، مقالة متاحة على الرابط التالي: <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/substance-abuse>. تاريخ الزيارة: ١٢ / ١ / ٢٠٢٥.
- (١٨) عاشور صبيحة بوخزوبي، الإدمان على المواد المخدرة الرقمية وعلاقته بالانحراف لدى الشباب، المجلة الإنسانية للبحوث والدراسات، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١٢١.
- (١٩) أميرة إبراهيم ساتي، المواد المخدرة الرقمية وتأثيراتها، المجلة العلمية لنشر الأبحاث، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٦.
- (٢٠) نوال الخالدي، المسؤولية الجنائية التي تنشأ عن تعاطي المواد المخدرة الرقمية، بغداد- جامعة النهريين، ٢٠١٧، ص ١٥٧.
- (٢١) عاشور صبيحة بوخزوبي، مصدر سابق، ص ١٢٣.
- (٢٢) أحمد سارو الخالدي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة الرقمية، بحث غير منشور - جامعة النهريين، العراق، ٢٠١٧، ص ٢٤٤.
- (٢٣) عمر عبد المجيد، الإشكاليات الجنائية في مواجهة المواد المخدرة الرقمية، جامعة الشارقة، الشارقة، بدون تاريخ نشر، ص ٢٢٠.

- (٢٤) خولة موسى عبد الله، استخدام تكنولوجيا المعلومات في ارتكاب جرائم المواد المخدرة وخاصة الرقمية، المركز الوطني للبحوث، غزة، ٢٠١٨، ص ٢٥٨ وما بعدها.
- (٢٥) رامي متولي القاضي، مواجهة الجريمة المنظمة عبر الإنترنت المظلم، دراسة تحليلية في التشريع المصري، المجلة الجنائية الوطنية، العدد الثالث، المجلد السادس والأربعون، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٥٢.
- (٢٦) سهيل عتيق الظاهري، المواجهة الدولية والوطنية لمكافحة جرائم المواد المخدرة الرقمية، مركز تطوير التعليم الجامعي، أسيوط، ٢٠٢٢، ص ٣١.
- (٢٧) رامي متولي القاضي، مصدر سابق، ص ٤٢.
- (٢٨) وفاء فوزي حمزة، المواد المخدرة والأمن المجتمعي، مركز النهدين للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٩، ص ٢٩.
- (29) Broad Hurst, R. 'Drugs and the Dark net: Global illicit drug markets on the Internet', UNODC Research Brief, (1). 2016. pp. 3-5.
- (٣٠) رامي متولي القاضي، مصدر سابق، ص ٥١.
- (٣١) عاشور صبيحة بوخزوبي، مصدر سابق، ص ١٢٧.
- (32) UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). World Drug Report 2021. United Nations, Vienna. 2021. pp. 41-48.
- (٣٣) خولة موسى عبد الله، مصدر سابق، ص ١٧٨.
- (٣٤) ميسون خلف الحمداني، جرائم المواد المخدرة في قانون العقوبات - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه. جامعة النهدين، العراق، ٢٠٠٧، ص ٣٣.
- (٣٥) رامي متولي القاضي، مصدر سابق، ص ٥١.
- (٣٦) عبير نجم عبد الله، المواد المخدرة الرقمية وتداعياتها على المراهقين وسبل الوقاية والعلاج، بحث منشور في مجلة البصرة للدراسات الإنسانية، المجلد ٤٤، العدد ٤، كانون الأول، العراق، ٢٠١٩، ص ٨٩.
- (٣٧) عبد العزيز حفظ الله، المواد المخدرة الرقمية عبر الشبكة العنكبوتية، دراسة تحليلية لتأثير الإدمان الرقمي على الشباب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٦٩.
- (٣٨) خولة موسى عبد الله، مصدر سابق، ص ١٧٨.
- (٣٩) رامي متولي القاضي، مصدر سابق، ص ٥١.
- (٤٠) أبو سريع أحمد عبد الرحمن، الجرائم الناتجة عن استخدام الإنترنت، وزارة الداخلية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤.
- (٤١) خولة موسى عبد الله، مصدر سابق، ص ١٧١.
- (42) Broad Hurst, R. Op.cit. pp. 1-8.
- (43) Soska, K. And Christin, N. 'Measuring the longitudinal evolution of the online anonymous marketplace ecosystem', Proceedings of the 24th USENIX Security Symposium (USENIX Security 15). 2015. pp. 1-8.
- (44) Van Hout, M.C. and Bingham, T. 'The internet and drug markets: an exploratory study of the ecstasy and new psychoactive substances trade', International Journal of Drug Policy, 25(5). 2014. pp. 85-87.
- (45) Décary-Héту, D. And Aldridge, J. 'Drugs on the Dark net: How crypto markets are transforming the global drug trade', Global Commission on Drug Policy Briefing Paper. 2015. pp. 1-4.



- (٤٦) جبري ياسين، المواد المخدرة الرقمية، قسنطينة: جامعة عبد الأمير للعلوم الإسلامية، بدون تأريخ نشر، ص ٦٠.
- (٤٧) هيثم لطيف الكبيسي، المواد المخدرة وتأثيراتها على المجتمع، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الصرفة، العراق، ٢٠٢٢، ص ٢٠.
- (٤٨) وصال علي محمد، المواد المخدرة: أنواعها - مراحلها - أسبابها - أضرارها، دراسة تحليلية، جامعة واسط، كلية الآداب، قسم الفلسفة واللغات والعلوم الاجتماعية، العراق، ٢٠١٢، ص ١٢٧.
- (49) Barratt, M.J., Ferris, J.A. and Winstock, A.R. 'Internet drug markets and the global threat of novel psychoactive substances', *Current Opinion in Psychiatry*, 29(4). 2016. pp. 248-253
- (٥٠) عبد الله محمود حمزة، جريمة الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت في التشريع الفلسطيني، مجلة جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٢١، ص ٣٤.
- (٥١) محمد عاطف عبد المعطي كامل، مصدر سابق، ص ٢٣٢.
- (٥٢) سرحان حسن المعيني، مصدر سابق، ص ٢٢٥.
- (٥٣) عبد الله محمود حمزة، مصدر سابق، ص ٢٥٤.
- (54) UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime).Op.cit. pp. 41-48.
- (٥٥) سهيل عتيق الظاهري، مصدر سابق، ص ٣٨.
- (٥٦) عمر عبد المجيد، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

قائمة المصادر

أولاً/ المصادر اللغوية:

- (١) ابن منظور. لسان العرب (المجلد ٣)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣.
- (٢) أحمد مختار عمر.. معجم اللغة العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، القاهرة، ٢٠٢٢.
- ثانياً/ الكتب:
- (١) أبو سريع أحمد عبد الرحمن، الجرائم الناتجة عن استخدام الإنترنت، وزارة الداخلية، القاهرة، ٢٠١٠.
- (٢) أنيس سعد مسعود الزير، نحو المواد المخدرة وعلاقتها بالخمير وتأثيراتها على المجتمع الإسلامي وسبل العلاج (دراسة فقهية معاصرة)، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، ليبيا، ٢٠٢٠.
- (٣) جبري ياسين، المواد المخدرة الرقمية، قسنطينة: جامعة عبد الأمير للعلوم الإسلامية، بدون سنة نشر.
- (٤) خولة موسى عبد الله، استخدام تكنولوجيا المعلومات في ارتكاب جرائم المواد المخدرة وخاصة الرقمية، المركز الوطني للبحوث، غزة، ٢٠١٨.
- (٥) سرحان حسن المعيني، المواد المخدرة الرقمية وتأثيراتها - دراسة استطلاعية على طلاب المدارس والجامعات، أكاديمية العلوم الشرطية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧.
- (٦) سهيل عتيق الظاهري، المواجهة الدولية والوطنية لمكافحة جرائم المواد المخدرة الرقمية، مركز تطوير التعليم الجامعي، أسيوط، ٢٠٢٢.
- (٧) عبد العزيز حفظ الله، المواد المخدرة الرقمية عبر الشبكة العنكبوتية، دراسة تحليلية لتأثير الإدمان

- الرقمي على الشباب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، ٢٠٠٣.
- ٨) عمر عبد المجيد، الإشكاليات الجنائية في مواجهة المواد المخدرة الرقمية، جامعة الشارقة، الشارقة، بدون سنة نشر.
- ٩) محمد عاطف عبد المعطي كامل، المواد المخدرة الرقمية كنموذج إلكتروني جديد بين المشروعية والتجريم، فلسطين، ٢٠٢٤.
- ١٠) محمد عبد الخالق، المواد المخدرة الرقمية نحو سياسة جنائية في الأردن، جامعة جرش، الأردن، ٢٠١٩.
- ١١) نوال الخالدي، المسؤولية الجنائية التي تنشأ عن تعاطي المواد المخدرة الرقمية، بغداد- جامعة النهدين، ٢٠١٧.
- ١٢) هاني ياسين السعودي، المواد المخدرة الرقمية بين المشروعية والتجريم، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠٢٠.
- ١٣) هيثم لطيف الكبيسي، المواد المخدرة وتأثيراتها على المجتمع، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الصرفة، العراق، ٢٠٢٢.
- ١٤) وصال علي محمد، المواد المخدرة: أنواعها - مراحلها - أسبابها - أضرارها، دراسة تحليلية، جامعة واسط، كلية الآداب، قسم الفلسفة واللغات والعلوم الاجتماعية، العراق، ٢٠١٢.
- ١٥) وفاء فوزي حمزة، المواد المخدرة والأمن المجتمعي، مركز النهدين للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٩.
- ثالثاً/ الأبحاث:**
- ١) أحمد سارو الخالدي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة الرقمية، بحث غير منشور - جامعة النهدين، العراق، ٢٠١٧.
- ٢) أميرة إبراهيم ساتي، المواد المخدرة الرقمية وتأثيراتها، المجلة العلمية لنشر الأبحاث، القاهرة، ٢٠٢٣.
- ٣) رامي متولي القاضي، مواجهة الجريمة المنظمة عبر الإنترنت المظلم، دراسة تحليلية في التشريع المصري، المجلة الجنائية الوطنية، العدد الثالث، المجلد السادس والأربعون، القاهرة، ٢٠٢١.
- ٤) عاشور صبيحة بوخزوبي، الإدمان على المواد المخدرة الرقمية وعلاقته بالانحراف لدى الشباب، المجلة الإنسانية للبحوث والدراسات، الجزائر، ٢٠٢٠.
- ٥) عبد الله محمود حمزة، جريمة الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت في التشريع الفلسطيني، مجلة جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٢١.
- ٦) عبير نجم عبد الله، المواد المخدرة الرقمية وتداعياتها على المراهقين وسبل الوقاية والعلاج، بحث منشور في مجلة البصرة للدراسات الإنسانية، المجلد ٤٤، العدد ٤، كانون الأول، العراق، ٢٠١٩.
- ٧) ميسون خلف الحمداني، جرائم المواد المخدرة في قانون العقوبات - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه. جامعة النهدين، العراق، ٢٠٠٧.

رابعاً/ المصادر الأجنبية:

- 1) Barratt, M.J., Ferris, J.A. and Winstock, A.R. 'Internet drug markets and the global threat of novel psychoactive substances', *Current Opinion in Psychiatry*, 29(4). 2016.
- 2) Broad Hurst, R. 'Drugs and the Dark net: Global illicit drug markets on the



- Internet', UNODC Research Brief, (1). 2016.
- 3) Décary-Héту, D. And Aldridge, J. 'Drugs on the Dark net: How crypto markets are transforming the global drug trade', Global Commission on Drug Policy Briefing Paper. 2015.
 - 4) Soska, K. And Christin, N. 'Measuring the longitudinal evolution of the online anonymous marketplace ecosystem', Proceedings of the 24th USENIX Security Symposium (USENIX Security 15). 2015.
 - 5) UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). World Drug Report 2021. United Nations, Vienna. 2021.
 - 6) Van Hout, M.C. and Bingham, T. 'the internet and drug markets: an exploratory study of the ecstasy and new psychoactive substances trade', International Journal of Drug Policy, 25(5). 2014.

خامساً/ التشريعات:

- (١) دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥).
- (٢) اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وتعديلاتها.
- (٣) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.
- (٤) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها.
- (٥) قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.
- (٦) قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إقليم كردستان - العراق رقم (١) لسنة ٢٠٢٠.
- (٧) قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.
- (٨) نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٧ في ٢٦ مارس ٢٠٠٧).

سادساً/ المصادر الإلكترونية:

- (١) الشبكة العربية لمعلومات المخدرات والإيدز، المخدرات الرقمية: هل هي حقيقة أم خيال؟، مقالة متاحة على الرابط التالي: <https://www.arabnetad.org/news/digital-drugs-reality-or-fiction>، تاريخ الزيارة: ٢٦ / ١٢ / ٢٠٢٤.
- (٢) المخدرات الرقمية... إدمان العصر الجديد. مقالة متاحة على الرابط التالي: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2012-07-28-1.1697223> تاريخ الزيارة: ١٨ / ٨ / ٢٠٢٥.
- (٣) المرصد الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، المخدرات الرقمية: أنواعها، أضرارها وطرق الوقاية منها، مقالة متاحة على الرابط التالي: <https://www.onac.ma/ar/drugs/digital-drugs>، تاريخ الزيارة: ١ / ٩ / ٢٠٢٥.
- (٤) منظمة الصحة العالمية، تقارير حول تعاطي المخدرات والإدمان، مقالة متاحة على الرابط التالي: <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/substance-abuse> تاريخ الزيارة: ١٢ / ١ / ٢٠٢٥.